الظاهرة تهدد صحة الطلبة بسبب التغييرات في النمط المعيشي

جهات تربوية تطالب بإعادة «مكافحة السمنة» في المدارس

عبدالعزيز الفضلي

أصبحت ظاهرة السمنة تهدد شريحة واسعة من أبنائنا الطلبة نظرا للتغيير الذي طرأ على النمط المعيشي وانتشار المشروبات الغازية ومطاعم الوجبات السريعة وجنوح شرائح المجتمع نحو حياة التكنولوجيا العصرية وما ترتب عليها من قلة النشاط البدني وعدم ممارسة النشاط الرياضي بصورة منتظمة، كل ذلك أدى إلى انتشار السمنة بين الطلاب بصورة مخيفة يجب الانتباه سريعا لها.

وقد وضعت وزارة التربية مشروعا لمكافحة السمنة في المدارس التي تزايدت معدلاتها بصورة ملحوظة في البلاد بعدما سجلت الوزارة، حسب الإحصائية التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها، معدل الإصابة بالسمنة وزيادة الوزن في المجتمع الكويتي بين البالغين، حيث وصلت الى 80٪ كما وصل الى نحو 44٪ بين المراهقين ونحو 15٪ بين اطفال المرحلة الابتدائية. وقامت الوزارة بمكافحة السمنة في المدارس بالتنسيق والتعاون مع العديد من الجهات المعنية وفي مقدمتها مركز دسمان للسكر غير ان المشروع توقف قبل عامين. وفي هذا السياق، كشفت مصادر تربوية مطلعة لـ «الأنباء» عن ان المشروع قام به التوجيه العام للاقتصاد المنزلي والتوجيه العام للتربية البدنية وأقاما العديد من الفعاليات والأنشطة التوعوية التي تهدف إلى نشر الوعي الصحي بين الطلاب داخل المجتمع المدرسي ومحاربة الأمراض المزمنة، مشيرة الى ان هناك لجنة قامت بإعداد وتنسيق وتنفيذ برنامج صحي هادف للمرحلة الثانوية للحد من انتشار السمنة داخل المجتمع المدرسي.وأضافت ان مشروع محاربة السمنة بمدارس المرحلة الثانوية بوزارة التربية «يعتبر مساهمة فاعلة للحد من تفاقم داء السمنة وزيادة الوزن في الكويت، معربة عن أملها في العودة للعمل في هذا المشروع لما له من فائدة صحية على أبنائنا الطلبة خاصة بعد نجاح تنفيذه في المدارس وانخفاض نسبة الوزن لدى الطلبة، وذلك وفق الإحصائية التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها.

إحصائيات انخفاض الوزن للمناطق التعليمية

المنطقة	عدد الطالبات	عدم الاستجابة	الاستجابة	الأوزان المفقودة بالكيلو غرام					
				0,5 كيلو 1,5 كيلو	2 كيلو 2,5 كيلو	3 كيلو 3,5 كيلو	4 كيلو 4,5 كيلو	5 كيلو 5,5 كيلو	6 كيلو 6,5 كيلو	7 كيلو 7,5 كيلو
الفروانية	49	21	28	8	12	5	2	1	–	–
العاصمة	96	26	70	9	15	7	9	8	18	4
الجهراء	100	35	65	36	13	2	2	6	–	6
مبارك الكبير	83	11	72	38	14	6	6	4	1	3
الأحمدي	80	7	73	12	13	17	13	6	7	5
حولي	71	28	43	16	10	6	4	3	2	2
المجموع	479	128	351	119	77	43	36	28	28	20

وزير التعليم العالي أكد الالتزام بقانون الجامعات الحكومية

العازمي: جامعة الكويت ستسلم مواقعها لجامعة حكومية جديدة

آلاء خليفة

د.حامد العازمي

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لجامعة الكويت د.حامد العازمي الالتزام بما ورد في قانون الجامعات الحكومية، مبينا ان جامعة الكويت ستسلم مواقعها الى جامعة حكومية جديدة فور انتقالها الكلي لمدينة (صباح السالم) الجامعية.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي أمس الاحد أن قانون الجامعات الحكومية رقم (76) نص بالمادة (40) على ان «تنقل جامعة الكويت بكافة كلياتها ومراكزها وإداراتها والمباني والمرافق التابعة لها الى موقع المدينة الجامعية المنشأة بالقانون رقم (30) لسنة 2004 المشار إليه ويخصص الموقع المذكور لجامعة الكويت ويكون مقرا رئيسيا لها».

وذكر انه وفور نفاذ هذا القانون وبمقتضى أحكامه تنشأ جامعة حكومية باسم (جامعة عبدالله السالم) يتشكل مجلس إدارتها وفقا لأحكامه وتخصص جميع المباني والاراضي والمرافق التابعة لجامعة الكويت القائمة قبل نفاذ القانون لهذه الجامعة.

وأفاد العازمي بأنه لا يجوز التنازل عن مواقع الجامعة الا لجامعة حكومية بعد موافقة مجلس الجامعات الحكومية، نافيا ما يتم تداوله عبر بعض وسائل الاعلام بشأن تخصيص مباني الجامعة في موقع كيفان أو اي مواقع اخرى في الجامعة لأي جهة خاصة.

وأشار الى ان استمرار الجامعة في تشييد وبناء مواقف للسيارات جاء بناء على عقود قديمة أبرمتها الجامعة لحل مشكلة قلة مواقف الطلبة وللاستفادة من الموقع وتفادي الازدحام. وبين ان العمل جار على تنفيذ مواقف للسيارات في المواقع الحالية التي ستبقى لجامعة حكومية جديدة فور الانتقال الكلي لجامعة الكويت الى مدينة (صباح السالم) الجامعية في الشدادية.

«الأنباء» طرحت الموضوع في ضوء تجريم هذه الظاهرة قانوناً على عدد من التربويين وأولياء الأمور وتباينت آراؤهم بين مؤيد ومعترض

الدروس الخصوصية «الممنوعة».. ترفع مستوى الطلبة أم تشتت تفكيرهم؟

- المقصيد: «التربية» توفر أفضل الأجواء للطلبة وتشجعهم على مضاعفة الجهود للنجاح
- الأنصاري: آفة كبيرة في معظم بيوت الأسر الكويتية سببها الخوف من شبح الامتحانات
- دشتي: لا يوجد مانع من وجود المعاهد لكن طابع الربح أصبح فيها أكثر من استفادة الطلبة
- الظفيري: يجب أن تكون معاهد الدروس الخصوصية تحت إشراف «التربية» ولوائحها
- الجاسر: الحاجة سبب انتشارها ومنها المتميز المفيد ومنها التجاري بهدف الكسب فقط
- ولي أمر: لجوئنا إلى معاهد الدروس الخصوصية جاء بسبب ضعف التعليم عن السابق

عبدالعزيز الفضلي

فيصل المقصيد

منصور الظفيري

منى الانصاري

سلمى دشتي

عبدالرحمن الجاسر

رغم تجريمها قانونا ومحاربة وزارة التربية لها إلا أن ظاهرة الدروس الخصوصية سواء عن طريق المعاهد أو إعلانات المعلمين المنتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت عنصرا اساسيا بالنسبة للكثير من الطلبة بل أصبحت تلاحقهم حتى وصولهم للمرحلة الجامعية حيث يلجأون إليها قبل الامتحان.

«الأنباء» طرحت الموضوع وعرضت هذه الظاهرة على عدد من التربويين وأولياء الأمور الذين فيهم من ايد الدروس الخصوصية بشرط أن تكون تحت إشراف وزارة التربية ومنهم اعترض لاسيما وان من بين من يقوم بالتدريس أشخاص بعيدون عن مهنة التعليم.

في البداية، تحدث الوكيل المساعد للتنمية التربوية والانشطة فيصل المقصيد الذي دعا الطلبة وأولياء أمورهم للابتعاد عن الدروس الخصوصية والاعتماد والتركيز على المعلم المباشر، مشيرا إلى ان الدروس الخصوصية لن تمهد الطريق للنجاح بل تشتت تفكير الطلبة.

واضاف المقصيد ان وزارة التربية لم تقصر في توفير افضل الأجواء للطلبة والعمل على تشجيعهم على مضاعفة الجهود للنجاح من خلال مراكز رعاية المتعلمين التي تقدم دروس تقوية للطلبة وتعمل على تحسين مستواهم العلمي، مضيفا ان هناك عددا من المدارس تقوم بتخصيص دروس مجانية قبل فترة الامتحانات، وهذا دليل واضح على تميز اداراتنا المدرسية.

من جانبه، اكد مدير منطقة حولي التعليمية منصور الظفيري ان من حق أي ولي امر البحث عن أي وسيلة لرفع المستوى العلمي لابنه، مشيرا الى انه يرى ان الدروس الخصوصية ستحقق الهدف الذي يسعى له، ونحن قد نتفق معه، ولكن يجب ان تكون تلك المعاهد تحت اشراف وزارة التربية من خلال شروطها ولوائحها.

واضاف الظفيري: يجب ان يكون مقدم الدروس الخصوصية معلما ولديه ترخيص من التربية وليس اي شخص يقوم بالتدريس كما نراه الآن.

من جهتها، أكدت موجه عام مادة العلوم منى الأنصاري ان الدروس الخصوصية أصبحت آفة كبيرة في معظم بيوت الأسر الكويتية، مشيرة الى أن الطالب ينتابه الخوف من شبح الامتحانات فيحدث له رد فعل بالشعور بعدم فهم المواد وخاصة العلمية.

وأضافت انه لو أتيحت للطالب الفرص بكسر هذه الهواجس من خلال تغيير آلية الاختبارات، بحيث تكون فترية ويتم إلغاء الجزء الذي يمتحن به فتريا لتقليل الكميات، ذلك الشعور يضطر ولي الأمر إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية لتقليل وطأة الضغط. وقد تكون الظروف الأسرية مؤزمة ومتابعة الطالب أثناء الدوام الرسمي وفي المنزل معدومة، لذلك يضطر ولي الأمر إلى إيجاد الحل البديل في الدروس الخصوصية!

وأوضحت الأنصاري قائلة «في الواقع يتحتم على الإدارة المدرسية والتوجيه الفني متابعة أداء المعلمين لضمان أن الطالب تلقى المعلومات بصورة صحيحة ضمن استراتيجيات مطورة تساعده على الفهم وليس الحفظ مع متابعة أداء واجباته المنزلية والعمل على رفع المستوى التحصيلي للطلبة»، مشيرة الى انه في وزارة التربية تم تنفيذ برامج رعاية المتعلم من خلال مراكز رعاية المتعلمين بمبالغ مدفوعة بصورة رمزية، داعية أولياء الأمور الى التسجيل والاستفادة من تلك المراكز.

اما موجهة الجيولوجيا بمنطقة حولي التعليمية سلمى دشتي فقد أشارت الى انه لا يوجد مانع من وجود المعاهد لكن طابع الربح اصبح فيها اكثر من استفادة الطلبة، مشيرة الى ان حصص التقوية التي تقدمها وزارة التربية في المدارس تعد الأفضل، لانها تحت إشراف التوجيه الفني وبالتالي يفضل التركيز عليها لما لها من فائدة ايجابية على المتعلم.

من جانبه، قال المدير المساعد بمدرسة احمد الربعي الثانوية للبنين عبدالرحمن الجاسر ان انتشار معاهد التقوية والتأسيس للطلاب في جميع المراحل جاء نظرا لوجود حاجة لدى الطلاب، فقامت هذه المعاهد باختلاف دوافعها ومستوياتها، فمنها المتميز المفيد، ومنها التجاري الذي لا يضيف شيئا، لافتا الى ان بعض هذه المعاهد يجد فيها الطالب الفائدة والمعلومة وتساهم في رفع المستوى العلمي للطلاب وتؤثر إيجابا في معدلاتهم الدراسية، نظرا لحرص هذه المعاهد على اختيار المعلمين المتميزين، إضافة لمناسبة مكان المعهد لعقد دروس التقوية، ووجود إدارة قادرة على توفير متطلبات الطلاب.

وأضاف الجاسر: وفي المقابل هناك معاهد لا تهتم إلا بالعائد المادي بغض النظر عن مستوى المعلمين أو مكان انعقاد الدروس، مشيرا إلى أن هذا النوع ضرره أكثر من نفعه، وقد يتجه إليه أولياء الأمور لرخص سعره، معتقدا أنه بذلك أبرأ ذمته في جانب متابعة ابنه دراسيا، كما يفضل الطلاب هذا النوع كونه لا يتلقى فيه المعلومة ويمكنه الخروج بأي وقت وليست هناك متابعة من الإدارة، وهو في نفس الوقت ينفذ رغبة ولي أمره بحضور التقوية.

وذكر ان المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على ولي الأمر في اختيار المعهد ومعرفة إدارته وزيارة مقره، فالقضية ليست إبراء للذمة فقط خاصة أن مقابلها أموالا تدفع، مؤكدا أنه حان الوقت أن تشرف وزارة التربية بشكل مباشر على هذه المعاهد في ظل عدم قدرتها على القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، ولا يسمح بافتتاح معهد إلا بترخيص من الوزارة وتحت إشرافها.

اما محمد ناصر وهو ولي امر فأكد ان لجوءنا الى معاهد الدروس الخصوصية جاء بسبب ضعف التعليم وعدم وجود معلمين قادرين على ايصال المعلومة بشكلها الصحيح الى الطالب، موضحا ان التعليم في السابق كان فيه اهتمام أكثر ومعلمين اكفاء، أما الآن فقليل ما نجد منهم من هو على مستوى جيد، والضحية ابناؤنا الطلبة وللاسف الشديد.

دليل الأطباء

لإعلاناتكم في صفحة
دليل الأطباء
الاتصال
22272748 - 22272749

لإعلاناتكم في صفحة
دليل الأطباء
الاتصال
22272748 - 22272749

د.عماد النجادة
استشاري جراحة التجميل والحروق
دكتوراه في جراحة التجميل (بورد المانى) الزمالة الاسترالية لجراحة الوجه والفكين
• عمليات شد الوجه والرقبة والجبهة
• تجميل الأنف والجفون والأذن
• تكبير وتصغير ورفع وترميم الصدر وشد البطن والفخذ وشفط الدهون
• التشوهات الخلقية الشفة الأرنبية - شق سقف الحلق - تضخم الفكين
• حقن عوامل النمو لنضارة الوجه ونمو الشعر
• تكبير الخدود والشفتين
• علاج البشرة بالسفرة وحقن ميزوثرابي والبوتكس لتجاعيد الوجه
• اصلاح مضاعفات الحروق والجروح وزراعة الشعر
• إزالة الشعر والأوعية الدموية بأحدث أجهزة الليزر
• نحت الجسم بأحدث تقنية (VASER)
الجابرية - الدائري الرابع - مدكل سنتر - الدور الثالث - بجانب بروز خولي
25358776/772 - 94499065 - قسم الليزر 66173955
المواعيد من ٩-١ص ومن ٥-٩م